



١٣٦٤١ - تاريخ الحكم رقم ٢٠١١ لـ ملار الملايم بالعاصمة
١٣٦٤١ - صناديق من الدكتور محمد حسنين

وقد طالب المدعى المدعى عليهم بصفتهم بصرف هذه المستحقات المالية من صندوق الزمالك إلا أن المدعى عليهم نصفيتهم رفضوا دون مبرر رسمي أو مسوغ قانوني مما دعا بالدعوى لاقامة دعوة ماثلة بغية الحكم بطلباته سالفه الذكر.

وتقسم مثلا الدعوة حافظة مستندات طويت على أصل توصيه، فض المنازعات وأصل خطاب إدارة بنى سيف التعليمية يفيد اشتراك المدعى بصفتهم في سداد حتى المعاش وبيان حالة وظيفته وحيث تداولت الدعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها ومثل المدعى بوكييل عنه محام ولم يحضر المدعى عليهم بصفتهم وبطولة ٢٢ / ١١ / ٢٠١٢ قضت المحكمة بذب مكتب خيرا وزارة العدل ببني سيف لينصب بدورة أحد جرائم المختصين ليكون خيرا في الدعوى لاداء المأمورية فيه يمنطroc هذا القضاء والذي تحيل اليه المحكمة في شأن بيانه منعا للتكرار، وقد باشر الخبير المتثبت مأموريته وأودع تقريره إلى انتهي في نتيجته أن المدعى كان من ضمن المشتكين بصفتهم الزماله منذ ١٩٩١/١٢/١ وحتى الاحاله للمعاش في ٢٠٠٨/١١/٧ وكامل مستحقات المدعى مبلغ ٣٥٩,٩ جـ تم صرف للدعى مبلغ ١٥٠٠ جـ والمتبقي المستحق للدعى مبلغ ١٦٩٥٩,٩ جـ وتدالنت الدعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها وبجلسة المرافعة الأخيرة ومثل المدعى بوكييل عنه محام ومثل المدعى عليه الثالث بصفته بوكييل عنه محام وطلب اعادة الدعوى للخبر وقدم مذكرة بداعه طالعهما المحكمه والمفت بها ودفع في مذكرة بعدم اختصاص المحكمه محاولا بمنظار الدعوى وعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وسقوط الدعوى بالتقاضي وطلب رفض الدعوى وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة اليوم.

وحيث انه وعن الدفوع المبدأ من المدعى عليه الثالث بصفته ثنوة المحكمة إلى أن من التقرير في قضاء النقض أن لمحكمة الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدر ما يقدم إليها من أذلة والموازنة بينها وترجع ما تطمئن إليه واستخلاص الحقيقة منها متى كان استخلاصها سليماً وله أصل ثابت بالأوراق وهي غير ملزمة بل تتبع الخصوم في كافة مناحي دفاعهم وتترد استقلالاً على كل قول لو حجة أثاروها ملاماً في قيم الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلاً رد الضمني المستسطل لها) [طعن ٢٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢١/٣٢٤]

وح حيث انه وعن التقرير عدم اختصاص المحكمه مطلباً بمنظار الدعوى وحيث ان البحث في الاختصاص والتسلسل فيه يتلزم ان يكون سليماً على البحث في شكل الدعوى وكل التصريح المرضوع بحسنان ان فقان الولاية مائماً أصلاً من نظر الدعوى شكلاً وموضوعاً ولما كانت المادة ٩٤ من قانون المرافعات قد تنصت على (يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرة موطن المدعى عليه مالم ينص القانون على خلاف ذلك، فإن لم يكن للمدعى عليه موطن في الجمهورية يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرةها محل اقامته وإذا تعدد المدعى عليهم كان الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرة موطن أحدهم)

وحيث انه من المقرر وفق أحكام محكمة النقض أنه (تفصي المادة ٥٥ من قانون المرافعات بأنه إذا تعدد المدعى عليهم جاز للمدعى رفع الدعوى أمام المحكمه التي بها موطن أحدهم ، وكماترى هذه القاعدة في حالة تعدد المدعى عليهم الققوطين داخل الدولة فإنها تسرى كذلك في حالة ما إذا كان موطن أحدهم في الداخل والأخر له موطن في الخارج)

[بقرة طعن ٢٢ لسنة ٢٩٧ ق جلسة ٢٢/٢٨٦]

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان الثالث أن المدعى اقامياً دعواه قبل المدعى عليه الثالث بصفته ومركز إدارته ومتفره وعلى نحو ما هو ثابت بالأوراق واقعاً بالجيزة القادرية الإبتدائية والمدعى عليه الأول والثاني ومقارها يغير نقابة المطلين ببني سيف بشارع احمد عرابي بندر بني سيف ومن ثم تعدد المدعى عليهم ويكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرة موطن أحدهم ولما كان المدعى قد أقام دعواه في محكمة بندر بني سيف (الدعى عليه الأول والثاني) الأمر الذي تكون معه المحكمه مختصه محلياً ومن ثم يكون الدفع على غير ذى سد صحرى من الواقع والقانون يتعين رفضه دون النص على ذلك بالمنظار.

وحيث انه في النفع بعدم قبول الدعوى على غير ذى صفة فلن المحكمة تقوم لقضائهما نص المادة ١١٥ من قانون المسحقات والتي جرت على ان (الدفع بعدم قبول الدعوى، يجوز إيداعه في أية حالة تكون عليها، وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لغير في صفة المدعى عليه قائم على أساس، أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة ويجوز

الصورة الموجدة الحكم على المدعى بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتي جنيه، وإذا تعلق الأمر بخلاف ذلك، يكتفى بالبيانات العامة، أو مصلحة من المصاكي، أو شخص اعتباري عام، أو خاص، فيكون في تحديد الصورة الموجدة للدعوى المدعى عليه غيره حسبما في حبسه للدعوى)

وحيث انه في أحكام محكمة النقض أن (النص في المادتين ٥٢، ٥٣ من القانون المدني يدل على أنه من إمكانات الشخصية الإعتبرية في القانون يخولها كافة مميزات الشخصية القانونية من نعمه مالية

د. محمد هاشم
مؤسس سرار استئصال الملايم

ستة و اربعة يعبر عنها ثالثها ، وأهلية لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات فضلاً عن أحقيتها للنفاذ و ذلك وفقاً للقواعد في الحدود المقررة لسند الشائبة و يتعمد وبالتالي أن تكون مخاطبة الشخص الإعتبرى في مواجهة النائب القانونى عنه الذى يحدده سند إنشائه بحيث لا يحاج بأية إجراءات أو تصرفات قانونية توجه إلى غيره)

وكان من المقرر في قضاء النقض أن (يتعمد على هذه المحكمة ومن تلقاء نفسها أن تتحقق من توافر شروط الطعن وتنقض بعدم قبوله كلما تختلف شرط الصفة والمصلحة)

[قرار ١٦ طعن ٢٧٣٩ لسنة ٥٩ جلسه ٢٢/٦/١٩٩٦ مكتب قتي ٧٤ ص ٩٨٥ - قرار ١٦ طعن ٢٥٢٢ لسنة ٦١ جلسه]

ومن المقرر بقضاء النقض (يشترط لقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع النفاذ حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه الحكم عليه بطريق ما وصفته المادة الرابعة من قانون المرافقين التقليق " مطابقاً المادة الثالثة من القانون الحال " الذي أقر في طلبها بأنه المصلحة التي يقرها القانون ولا يخرج الطعن بالنقض على هذا الأصل غالباً يكتفى الطعن بقوله مجرد أن يكون الطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرته الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد تزاح خصمه أمامه أو تزاحه خصمه عن طلباته هو) [النقض رقم ٩٣٢ لسنة ٩٣٢ جلسه ٢٦/٥/١٩٧٢]

رقم ٥٣٧ لسنة ٢٦ ق جلسه ٢٢/٦/١٩٧٥ ، النقض رقم ١٢٣ لسنة ١٣٢ جلسه ١٢/١١/١٩٤٧]

وكان من المقرر بقضاء ذات المحكمة (أشخاص توافق الصفة في الدعوى هو من قبيل خصم الواقع فيها وهو يستغل به قاضى الموضوع وبمحضه أن بين الحقيقة التي اتفق بها وإن يقيم قضاء على أسباب مانعة تكفي لحلها)

[الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٦ ق جلسه ٦/٢٥/١٩٨٧]

ومن المقرر أيضاً أنه (لما كانت الدعوى هي حق الاتجاه إلى القضاء لحماية الحق أو المركز القانونى المدعى به فإنه يلزم توافق الصفة الموضوعية لطرفى هذا الحق بأن ترفع الدعوى من يدعى بستھا لهذه الحماية وضد من يراد الاحتجاج عليه بها ، ولذا فإن الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تمييزاً على عدم أحقيته المدعى فى الاحتجاج بطلباته على من وجه إليه دعواه ومطالبته بها يكون قضاء فاصلًا في نزاع موضوعي حول تلك الحق ، ومتى حاز قوة الأمر القضى كانت له حجية متعة للطرفين من إعادة طرح ذات النزاع لذات السبب بين نفس الخصوم إذ يترتب عليه حسم النزاع على أصل الحق) [قرار ١٦ طعن ٩٩٨ لسنة ١١٦ جلسه ١١/٩/١٩٩٧ مكتب قتي ٤٨ من ١٢٠٧]

وحيث أنه من المقرر بالمادة ٠٣ من الإرادة التنفيذية لقرار الوزير . رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٣ (إنشاء صندوق التأمين الخاص لامتحان المهن التعليمية (سند الإشارة) أنه (يدين الصندوق مجلس إدارة مكون من ١٣ عضواً))

ومن المقرر بالمادة ٦٣ من الإرادة التنفيذية للقرار سالف الذكر أنه (يختص رئيس الاداره بالآتي : أ. تمثيل الصندوق أمام القضاء وفى صلاحته مع الغير)

وهي بما يدق واعمالاً له على واقعات الأدعى وكان الثابت للمحكمة أن المدعى قد يختص رئيس مجلس إدارة صندوق الزمالك للمعلمين بينى سويف بالإضافة إلى تقبيل المعلمين بالقاهرة بصفته رئيس مجلس إدارة صندوق الزمالك للمعلمين وحيث أنه ورقة الإرادة التنفيذية لقرار السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٣ (إنشاء صندوق التأمين الخاص حدثت أنه يدير الصندوق مجلس إدارة وأن رئيس مجلس إدارة صندوق الزمالك للمعلمين المعنى القانونى للصندوق ومن ثم يكون المدعى عليه الثالث صاحب الصفة في التصريح في الدعوى الحالى وكانت مسألة توافق الصفة في الدعوى من النظام العام يتعمد على المحكمة ومن تلقاء نفسها أن تتحقق من توافقها الأمر الذي يوضح معه المدعى، عليهما الأول والثانى لا صفة لهما في الدعوى الأمر الذى تقتضى معه المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للمدعى عليه الاول و الثاني ويكون معه الدفع على سند صحيح من الواقع والقانون الأمر الذى يكون معه الدفع المبين من المدعى الثاني بصفته على سند صحيح من الواقع والقانون ومن ثم تقتضى المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للمدعى عليهما الاول و الثاني على نحو ما سرد بالمنطوق .

وحيث أنه (ويجب الدفع بسقوط الدعوى بالتقاضى علاً بانص المادة ٦٦ فإن المحكمة تقدم لفضحانها نص المادة ٦٩٨ من العدلى أنه) - ١- تستقط بالتقاضى الدعوى الثالثة عن عقد العمل باتفاقه سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد ، إلا فيما يتعلق بالغير بالحركة فى الأرباح و النسب المنزوية فى جملة الإيراد ، فإن العدة فى لا تبدأ إلا من الوقت الذى يسلم

الثانية بالحكم على الحكم ، بينما بما يستحب بحسب آخر جزء .

٢- تقتضى الثالثة الخاصة على الدعوى المتعلقة بانتهاك حرمة الأسرار التجارية و بتتفيد نصوص عقد العمل بالحكم على الحكم ، فإن تحرام هذه الأسرار .)



دكتور محمد هرمان
مقرر سامي استئصال معاشر



وحيث أنه من المقرر وفق أحكام محكمة النقض أن (إذا كان البين من الحكم الإبتدائي الذي لا يليه الحكم المطعون فيه أن طلب المكافأة " بمكافأة نهاية الخدمة " قد تمثل - في حالة الدعوى المطروحة - في تعويض الدفعة الأولى) بـ التزام به الطاعنة " الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية " وفق ما تنص عليه أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بـ صدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، وـ كان التقاضي المنصوص عليه في المادة ٦٩٨/١ من القانون المدني إنما يواجه الدعاوى الثالثة عن عقد العمل ، وكان منشأ الحق في تعويض الدفعة الواحدة ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية الذي رتب هذا الحق ونظم أحكامه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفضه دفع الطاعنة بالسقوط المؤسّ على نص المادة ٦٩٨ مدني يكون صحيحاً في القانون .)

[فقرة ١ طعن ٤٦١ لسنة ٣٨٣ ق جلسة ١١/٣٠٧ ص ٢٥٠ مكتب فني ١٩٧٤/١١/٣]

وكان من المقرر في قضاء النقض أن (إذا كان الثابت في انتهاى أن المطعون ضدّه الأول طلب إلزم الهيئة المطعون ضدّها الثانية بـ تريل معاش شهري ، وكان منشأ الحق في المعاش ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية الذي رتب هذا الحق وظلم أحكامه وكأن التقاضي المنصوص عليه في المادة ٦٩٨/١ من القانون المدني إنما يواجه الدعاوى الثالثة عن عقد العمل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفضه دفع الطاعنة بالسقط المؤسف على نص المادة ٦٩٨ من القانون المدني . يكون صحيحاً في القانون .)

[فقرة ١ طعن ٢٥٨ لسنة ٤٣٤ ق جلسة ٣/١٨٣ ص ٢٩٠ مكتب فني ١٩٧٨/٣/٣]

ومن المقرر أيضاً أنه (إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تسلّكت أمام محكمة الاستئناف بالقاضي الجولي الوارد في المادة ٦٩٨ من القانون المدني وإنّتھي المحكمة إنّ عدم إلطباقه على واقعة الدعوى ثلا على المحكمة بعد هذا أنها لم تصلح حكم المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ لأن الطاعنة لم تتمسّك بالقاضي المنصوص عليه في هذه المادة ولا يتعيّن عن ذلك تمسّكها بالقاضي الجولي لأن لكل تقاضي شروطه وأحكامه .)

[فقرة ١ طعن ٧٥٨ لسنة ٣٤٤ ق جلسة ٣/١٨٣ ص ٢٩١ مكتب فني ١٩٧٨/٣/٣]

وحيث أنه من المقرر بقرار السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ١٩٩٣ لسنة ١٩٩٣ بانشاء صندوق التأمين الخاص لأعضاء المهن التعليمية (سد الانشاء) بالمادة الأولى إن (الغرض من الصندوق منع مزايا مالية تأميمية للأعضاء وفقاً لأحكام النظام الأساسي للصندوق . . . وإن رسم انضمام الصندوق كالآتي . . . جنابهان لعضو نقابة المهن التعليمية الذي يعمل بوزارة التربية والتعليم . . . عشرة جنيهات لعضو نقابة المهن التعليمية الذي لا يعمل بوزارة

وهي بما يسبق وإعمالاً له على واقعات الدعوى وكان الثابت للمحكمة أن علقة الدفع والمدعى عليهم بصفتهم هي علاقة اشتراك بـ صندوق خاص (صندوق الزماله للمعلمين) وينطبقها القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٣ بانشاء صندوق التأمين الخاص لأعضاء المهن التعليمية والانه التنظيميه له وان شرط الانضمام للصندوق هو عضوية نقابة المهن التعليمية وإن علقة طرف في التداعي لاتخضع لـ عقوبة عقد عمل اي ان مستحقي صندوق الزماله للمعلمين ليست ناشئة عن عقد عمل ومن ثم لا ينطبق علىها التقاضي الجولي المعنوسون عليه بالمادة ٦٩٨ من القانون المدني ومن ثم يكون الدفع على غير ذي سند صحيح من الواقع والقانون وتكون رفضه دون النص على ذلك بالمنطق .

وحيث أنه وعن موضوع الدعوى، فـ المحكمة تتوجه بذلك إلى أنه من المقرر في قضاء النقض أن (محكمة الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقتير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه واستخلاص الحقيقة منها حتى كان استخلاصها سائغاً له أصل ثبات بالأوراق وهي غير ملزمة بأن تتبع الخصوص في كافة مناحي دفاعهم وترتدي استقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها مادام في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت تيلتها الرد الضمني المسطّل لها)

ولما كان من المقرر ثقوتنا وفقاً لما تنص عليه المادة ١٩٨ من القانون المدني أن الالتزامات التي تنشأ مباشرة عن القانون وهذه تسرى عليها النصوص القانونية التي اشتراها وكان مفاد ذلك أن جميع الالتزامات مصدرها القانوني، لأن إن هـ هو الذي جعلها تنشأ من مصدرها، وحدد - أركانها، وبين أحكمها، ولكن هذه الالتزامات لها مصدر هو الذي رتب عددهم التأمين إنشاءها، وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المدني أن كل التزام يتکفل ذات النص المنفي له بتسييره وتأدية واجبه [راجع الوسط في شرح القانون المدني، الدكتور عبد الرازق أحمد السنواري، تتفيج المستشار / عبد العليم العقاد، طبعة ٢٠٠٣، ص ١٠٧ وما بعدها]

حيث أنه من قرار المحكمة الأولى من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٦/٢/١ الصادرة بتاريخ ١٩٩٦/٢/١ قد صنفت المدعي على أنه يطالب صندوق الزماله لأعضاء المهن التعليمية مثلي: (١) نسبة ٧% من المرتب الشهري للعضو اعتباراً من ١٩٩٦/٢/١ . . .)

الدكتور محمد حسان
الإدارية المدنية

موجهاً ببيانه



الحكم رقم ١٠٤١ سنة ٢٠٢٣
رجل الثالث لمحكمة من طلاقها لأوراق الدعوى وكانت المحكمة قد تدبت خيراً في الدعوى وكانت المحكمة تضمن إلى تحرير الخبر المودع ملف الدعوى لإيقافه على أسباب مبالغة وسلامة الأبحاث التي قام بها والتي تؤدي إلى النتيجة التي انتهي إليها في تقريره من أن كامل مستحقات المدعى مبلغ ٣١٩٥٩,٩ جـ تم صرف مبلغ ١٦٩٥٩,١ جـ للمدعى والمتفق والمستحق للمدعى مبلغ ١٦٩٥٩,٩ جـ فقط سبعة عشر ألف وتسعمائة وتسعة وخمسون جنيهاً وتسعون قرشاً
الأمر الذي تنتهي معه المحكمة إلى اعتماد تحرير الخبر وجعله مكملاً لأسباب حكمها ومتخلصاً منه الحكم استحقاق المدعى لمبلغ ١٦٩٥٩,٩ جـ فقط سبعة عشر ألف وتسعمائة وتسعة وخمسون جنيهاً وتسعون قرشاً
في يستنبط الزعالة المتعلين وتكون دعوى المدعى على شد صحيح من القانون جديرة بالقول الإامر الذي تضمن معه الحكم والخت كذلك للدعى على طلائه وكانت المحكمة قد انتهت بحاله للقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي دينه بالنسبة للدعى عليها الاول والثانى والأمر الذى تنتهي معه المحكمة للقضاء بالزام المدعى عليه الثالث بصفته يداء مبلغ ١٦٩٥٩,٩ جـ فقط سبعة عشر ألف وتسعمائة وتسعة وخمسون جنيهاً وتسعون قرشاً على نحو ما يزيد بالمنطق.

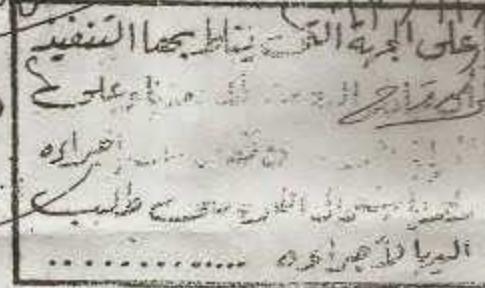
وحيث أنه عن طلب الناقد المعجل فالمحكمة لا ترى موجبا له ومن ثم تزفنه دون النص على ذلك بالمنطق .
وحيث أنه عن ومصروفات الدعوى شاملة لتعاب المحاماة فالمحكمة تلزم بها المدعى عليه لبيانه بغير عملا بالمادتين
١٨٤ /١٨٧ من رفعت و١٨٧ من قانون المحاماة المختل.

فلهذه الأسباب ١٨٤ من مراجعات و ١٨٧ من قانون سبتمبر ١٩٩٣ حكمت المحكمة:- أولاً : عدم قبول الدعوى لرقها على غير ذي صفة بالنسبة للمدعي عليها الاول والثانى ثانياً: يلزم المدعي عليه الثالث بصفته بأداء مبلغ ١٦٩٥٩,٩ فقط سنة عشر الف وتسعمائة وسبعين ختنها وتسعون فرشا للمدعي بالقى منستحقاته فى صندوق الزملاء مع إلزام المدعي عليه الثالث بصفته بالمصروفات وخمسون جنيهها مقابل اتحاب المحاماة،

رئيس المحكمة سكرتير الجلسة المراجع الناشر
الدكتور محمد عاصم المحامي العام للمراجعة المحامي العام للمراجعة

لـ ٢٠١٥/١٢/٣٠ مـ ٢٠١٥/١٢/٣٠

١٤٨٣ في ٢٦/١١/٢٠١٣



اے شریف میر سید محمد حسین

مکتبہ ایضاً ملکہ